مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية المجلد (06)، العدد (02)، السنة (2021)، ص 23 - 36
ISSN : 2602-5566 EISSN :2716-8999

العلاقات الجزائرية التونسية من خلال قضية محمد لعموري (1956-1960م)

Tunisian Algerian relations through the case of Mohamed Lamouri (1956-1960)

الصادق عبد المالك*[1]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، sadek.abdelmalek@univ-biskra.dz

تاريخ الإرسال: 2021/05/02 **تاريخ القبول:2021/10/25**

ملخص:

ربطت كل من تونس والجزائر قواسم مشتركة عبر التاريخ والجغرافيا، وجمعت الشعبين علاقات متعددة تجاوزت حدود الجوار وأبانت عن روح التضامن واللحمة والأخوة وتلاحم الشعوب ووقوفها جنبا إلى جنب في السراء والضراء، وقد تجسد ذلك على الميدان بعد أن اتخذت الثورة الجزائرية من التراب التونسي ملاذا آمنا لها طيلة سنوات الحرب التحريرية، وقاعدة خلفية للتموين والتمويل وسند دبلوماسي أمام المحافل الدولية، والتصدي لكل ما من شأنه المساس بشمولية ووحدة الثورة، ودليل ذلك إجهاض المحاولة التي قادها محمد لعموري فوق الأراضي التونسية.

كلمات مفتاحية: الجزائر؛ تونس؛ العلاقات الثنائية؛ الخلافات؛ المؤامرة.

Abstract:

Many common denominators have linked Tunisia to Algeria throughout history and geography. The two peoples were brought together by multiple affinities and relations that transcended the simple neighborhood and revealed the spirit of solidarity, cohesion, brotherhood between them ,as well as their unity in facing fortune and failure times.All this had been embodied on the field after the Algerian Revolution made of the Tunisian soil a safe area for itself during the liberation war unfolding, supply and financing base as well as a diplomatic backup within the international forums --in order to face whatever may be a detrimental to the inclusiveness and unity of the Revolution. Ample evidence of this, is the abortion of the attempt by Mohamed Lamouri on the Tunisian territory.

Key words: Algeria; Tunisia; bilateral relations; disagreements; conspiracy

* المؤلف المرسل

1- مقدمة

وجهت جبهة التحرير الوطني عشية اندلاع الثورة نداءا إلى الشعب الجزائري وإلى كل أحرار العالم، جاء فيه "..إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا" (كشيدة، 2010، صفحة206).

إيمانا بروح التضامن العربي الإسلامي، وانطلاقا من مبدأ وحدة الكفاح المشترك، اتخذت الثورة الجزائرية من التراب التونسي قاعدة للدعم والإسناد وملاذا آمنا لها منذ البداية، بحكم الموقع الجغرافي بين البلدين على الحدود الشرقية للجزائر، وأيضا الروابط الأسرية التي تجمع بين الشعبين الشقيقين، وهو ما أسهم في التصدي لبعض المخططات الاستعمارية الفرنسية التي سعت الى اجهاض الثورة وزعزعة استقرارها والسيطرة على بعض الخلافات الداخلية لها، ومثال على ذلك ما وقع بمدينة الكاف التونسية بين محمد لعموري من جهة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من جهة أخرى أواخر شهر نوفمبر 1958م.

فيا ترى كيف تعاملت السلطات التونسية مع تلك الحادثة، وما مدى تأثيرها على العلاقات الثنائية بين البلدين خلال الثورة التحريرية؟

2- العلاقات بعد استقلال تونس 1956م:

منذ مطلع سنة 1956م عرفت العلاقات الجزائرية التونسية نوعا من الفتور بعد ملل و تضجر المسؤولين التونسيين من كثرة المتحدثين باسم الثورة الجزائرية في تونس، ومن هذا المنطلق لم يقف الطرف التونسي موقفا محايد افي صراع الأجنحة بين بعض قيادات الثورة في الداخل والوفد الخارجي منذ انعقاد مؤتمر الصومام وما نتج عنه من قرارات، اعتبرها البعض (الوفد الخارجي خاصة) استبعادا لهم ولدورهم النضالي بعد أن أفرزت قرارات المؤتمرين قيادة جديدة وأنشأت ثلاثة أجهزة قيادية تمثلت في المجلس الوطني للثورة الجزائرية كجمعية احتضنت جميع الحساسيات السياسية للأمة ذات سيادة وطنية، ولجنة التنسيق والتنفيذ الجهاز الجديد القوي الفعال والذي اختصر تمثيله على خمسة أعضاء من الداخل ،هذا دون أن ننسى الجهاز الثالث و المتمثل في اللجان، محددا بذلك هياكل تنظيمية لثورة منظمة ستقود المسيرة من أجل الكفاح المسلح(Mabrouk, 2000, p. 74)، الأمر الذي أدى الى تأجيج بعض الصراعات الداخلية التي عرفتها الثورة في الداخل ، لكن مشيئة الله وقدرته أنقذتها من صراع محموم على السيادة والزعامة بعد أن تم اختطاف طائرة الوفد الخارجي بتاريخ 22 أكتوبر 1956م، وهي الحادثة التي مهدت الطريق للقيادة الجديدة للتحكم في زمام الأمور خاصة في تونس ، وسد الطريق أمام الحكومة التونسية المساندة ظاهريا للثورة والتي كانت بحاجة ماسة إلى دعم شعبي وسند قوي لها في صراعها ضد صالح بن يوسف المدعم من القاهرة (شترة، 2016، صفحة52).

ذكرت السلطات الفرنسية في أحد تقاريرها الأمنية السرية أنه ظهر في تونس منذ استقلالها يوم 20 مارس 1956م اتجاهان، الأول قاده الحبيب بورقيبة المتفق مع فرنسا، والثاني بقيادة صالح بن يوسف الرافض لكل ما له علاقة مع الاستعمار، فكان على الأول إرساء سلطته بشكل كامل والأخذ بعين الاعتبار وجود عناصر من جيش التحرير الوطني تفوق إمكانياتهم العسكرية إمكانيات الحرس التونسي ، مما اضطره و للوقوف أمام هذا الوضع الى مواجهة اليوسفيين و القضاء عليهم دون المساس بتقسيم جبهة التحرير الوطني لكي لا يظهر أمام العرب الداعمين لاستقلال الجزائر في مظهر الخائن، فنجح بفضل هذه السياسة في الأخير الى فصل جبهة التحرير الوطني إلى جزأين، الأول موال له من أجل بدء وتسريع المحادثات مع فرنسا، والتيار الآخر معاد له يريد أن يحقق البرنامج الذي سطرته الجبهة ألا وهو الاستقلال وتحقيق النصر بالقوة و دون قيد أو شرط، وإن لزم الأمر التحالف والاستفادة من خدمات صالح بن يوسف العدو اللدود للرئيس الحبيب بورقيبة(A.N.O.M Situation en Tunisie N°13.129.R.G.C، 1958/09/22).

3–أزمة إيجلي (30 جوان 1958م):

إن المتتبع لتطورات الأحداث في المنطقة المغاربية منذ استقلال كلا من تونس والمغرب وتخليهما عن فكرة الكفاح المغاربي المشترك، يلاحظ مدى برودة موقف البلدين من كل ما يجري في الجزائر دون إبداء أي رأي أو موقف صريح وواضح وشجاع تجاه ما تمارسه فرنسا من قمع ممنهج ضد الشعب الجزائري الأعزل، وربما لذلك الفتور تفسير واحد وهو الضغط الفرنسي خاصة على تونس من خلال رفع يدها على المساعدات الاقتصادية لكي تتخلى عن مساندة الثورة الجزائرية، حيث أن رحيل القوات الفرنسية ووفقا لما هو متداول في تلك الفترة قد حرم التونسيين من حركة تجارة محلية تدر عليها أموالا وفيرة، خاصة في بعض المناطق النشطة كقابس مثلا، والتي أصبحت بعد ذلك مثلها مثل بقية المدن مناطق منكوبة وميتة ، حيث قام الرئيس لحبيب بورقيبة بزيارة إلى جنوب البلاد، وسط إجراءات أمنية مكثفة أرسلت خلالها حافلات مدججة بضباط الشرطة لضمان حمايته خلال تلك الرحلة، وهو ما يفسر حالة الركود على المستوى الاقتصادي والذي أحصى حوالي 525 ألف عاطل عن العمل، ومجموعة أخرى تعمل في مواقع البناء لمدة 15 يوما في الشهر يتلقون مرتبا شهريا قدره 12 ألف فرنك، إضافة إلى ما مقداره 52 كلغ من القمح والمقدم على شكل إعانات من الولايات المتحدة مجانا إلى تونس لضمان عيش عائلة بسيطة مكونة من أربعة أشخاص(A.N.O.M Situation en Tunisie N°13.129.R.G.C, 22/09/1958).

استنادا الى ما سبق ذكره لم يتضرر التجار وحدهم من الانسحاب الفرنسي بل حتى الموظفين البسطاء قلت عوائدهم عكس كبار المسؤولين، مما دفع بالرئيس التونسي ومن أجل دفع المشاريع وتجاوز تلك الصعوبات أبرام اتفاق يمر بموجبه خط الأنابيب الذي ينقل النفط الجزائري إلى فرنسا فوق الأراضي التونسية، وقد خلف ذلك التصرف توتر بين قيادة جبهة التحرير الوطني

والرئيس الحبيب بورقيبة، فكانت أزمة إيجلي أو الاتفاقية الفرنسية التونسية - والتي وفرت أموالا قدرها 12 مليار دولار سنويا لتونس- بداية المواجهة المباشرة بين الطرف الجزائري المعارض للاتفاقية والطرف التونسي الذي برر إقدامه عليها بإنقاض خزينته من الإفلاس(A.N.O.M R.G.C.13.129°Situation en Tunisie N، 1958/09/22).

لم تكن اتفاقية إيجلي هي الأزمة الوحيدة بين قيادة جبهة التحرير الوطني والرئيس الحبيب بورقيبة، حيث سبقتها أزمات أخرى لعل أهمها أزمة مؤتمر طنجة المغاربي أواخر شهر أفريل 1958م، والتي دعا من خلالها ممثل جبهة التحرير الوطني السيد عبد الحميد مهري إلى ضرورة تخليص بلدان المغرب العربي من الاستعمار بقوله: "..إن وحدة المغرب العربي ضرورة ملحة لتخليص الجزائر من الاستعمار، وهي أيضا للقضاء على ما بقي من مظاهر السيطرة الاستعمارية في الأقطار التي حصلت على حريتها واستقلالها"(ميموني، 2020/2019، صفحة242) ، كما فشلت ندوة المهدية في مسعاها من أجل توحيد أقطار المغرب العربي وهو دليل آخر على تملص تونس من التزاماتها في مؤتمر طنجة، خاصة بعد أن شنت الصحافة الفرنسية حملة مُغرضة لتقسيم وحدة الصف المغاربي، وذلك بزعمها أن الطرف الجزائري لن يشارك فيها، وأن الندوة ستعقد على المستوى الحزبي في غياب جبهة التحرير الوطني (ميموني، 2020/2019، صفحة249).

من أجل الضرب بيد من حديد لزعزعة أي مبادرة من شأنها لم لحمة المغرب العربي، سعى شارل ديغول إلى إشراك كل من تونس والمغرب في مشاريعه الاقتصادية، فعرض على تونس الدخول في المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (L'organisation Commune des Régions Sahariennes)- وهي منظمة أنشأت بتاريخ 10 جانفي 1957م بعد إصدار البرلمان الفرنسي قانون فصل الصحراء(العايب، 2010، صفحة192) -دون أن ننسى اتفاقية غاز إيجلي السالفة الذكر، و التي تعتبر إعلان واعتراف رسمي تونسي على السيادة الفرنسية في الجزائر ، والتي ردت بتاريخ 10 جويلية 1958م ومن خلال جبهة التحرير الوطني على ما أقدمت عليه تونس ببيان أوضحت فيه انزعاجها من ذلك السلوك، محذرة إياها في نفس الوقت من مطبة التواطؤ مع فرنسا، وبأنها ستفجر تلك الأنابيب في أية لحظة.(Harbi,2010,p427)

لم يقف الحبيب بورقيبة عند الأزمات السابقة فقط، بل تمادى في إثارة الجزائريين نتيجة الإغراءات الفرنسية فاستغل ما تمر به الثورة الجزائرية من ظروف داخلية صعبة فضم أراضي واسعة من الصحراء الجزائرية معلنا في شهر ديسمبر 1958م بأن مسألة الحدود بالنسبة لتونس تمثل مشكلة وجب من خلالها رسمها، في موقف أقل ما يقال عنه استفزازي و علني لقيادة جبهة التحرير الوطني التي أعلنت أنه لا يمكن السكوت عليه، لكن بعد سلسلة من اللقاءات سرعان ما تم تجاوز تلك الخلافات، حيث اتفق الطرفان الجزائري والتونسي على ضرورة التفاهم والتعاون وكمبادرة حسن نية تشير بعض المصادر أنه تم تجميد اتفاقية إيجلي إلى ما بعد الاستقلال، وفي

ذلك يشير عبد الحميد مهري أنه تم التوصل إلى حل وسط لا يغضب الطرفين، وبأن العلاقات بين البلدين والشعبين لن تتأثر بما أقدم عليه شارل ديغول من إغراءات أسالت لعاب الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة (مقلاتي، 2013، صفحة406-407)

4–حادثة الكاف نوفمبر 1958م:

اختلف المؤرخون حول التسمية، فمنهم من اعتبرها مؤامرة لقي فيها محمد لعموري جزاءه الأوفى ألا وهو الإعدام، ومنهم من اعتبره ضحية خلاف إيديولوجي تم استغلاله فيما بعد من طرف المخابرات المصرية في صراعها ضد الحكومة المؤقتة والرئيس التونسي، ويذهب البعض الآخر إلى اعتباره ومن معه جناح منقذ للثورة في ظل التوجهات الجديدة لبعض القادة، وبالتالي فإن ما تعرّض له مظلمة تاريخية قاسية جدا، على اعتبار أنه كان من مؤيدي قرارات مؤتمر الصومام، وعضوا فاعلا في مؤتمر القاهرة (أوت 1957م)، وقائدا للولاية التاريخية الأولى خلفا لمحمود الشريف في نفس السنة، وعضوا في لجنة العمليات العسكرية الشرقية سنة 1958م.

بدأت بوادر الخلافات تظهر إلى العلن منذ خروج لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس بعد معركة الجزائر -والتي وقعت نهاية سنة 1956وامتدت الى غاية سبتمبر 1957-، وازداد الوضع تعقيدا بعد حل لجنة العمليات العسكرية، وهو مؤشر عن بوادر أزمة داخلية في عرين الثورة الجزائرية سرعان ما تم تجاوزه بعد التأكد من الأطراف التي أججت ذلك الصراع الذي كان بدايته التوجه الجديد لجيش التحرير الوطني في المواقف والخطط العسكرية بعد الزيارة التي قادت أعمر أوعمران إلى القاهرة بصفته نائب مساعد لكريم بلقاسم، وهي معلومات تؤكد ظهور اختلاف في وجهات النظر بين الوفد الخارجي الرافض لقرارات مؤتمر الصومام والقادة الجدد للثورة، ونهايته حدوث بعض الانشقاقات فوق الأراضي التونسية(Indices d'opposition entre 121/5241°A.N.O.M N A.L.N et F.L.N، 1956/09/22).

بعد عملية القرصنة الجوية الفرنسية لطائرة الوفد الخارجي -المتهم بدعم القاهرة له-، فوتت جبهة التحرير الوطني الفرصة على الفرنسيين الداعمين للرئيس التونسي استغلال الوضع لصالحهم والتشكيك في لحمة جيش وجبهة التحرير الوطني، خاصة بعد بعد تجاوز بعض النقاط التي تم الاختلاف عليها في مؤتمر الصومام، ومن بينها أولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري، وهو ما جنب الثورة الوقوع في مأزق حقيقي قد تستغله وتوظفه فرنسا لصالحها، من أجل عرقلة مسار وهدف الثورة ألا وهو الاستقلال والسعي إلى تأسيس دولة عصرية وسلطات تشريعية وتنفيذية ونظام قضائي، وبكلمة واحدة جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية (Mabrouk, 2000,p77).

بات من الضروري - ومن أجل تجاوز الوضع الخطير والحصار الذي فرضه الاستعمار على الحدود الشرقية بزرعها للألغام وتشييد الخطوط المكهربة (خط شال وموريس)، والعدوان السافر

على قرية ساقية سيدي يوسف التونسية يوم 08 فيفري 1958م، والذي أسفر عن حصيلة نهائية تمثلت في دمار رهيب للمباني المدنية و69 قتيلا أكثرهم من التونسيين، من بينهم 23 طفلا كانوا داخل أقسام المدرسة الوحيدة، بالإضافة إلى 130 جريحا (عجرود، 2014، صفحة33) - التفكير في مخرج وحل سريع لإعادة تنظيم القتال داخل الجزائر، وهو ما حصل بالفعل أين عقدت قيادة لجنة العمليات العسكرية أول اجتماع لها بتاريخ 26 أفريل 1958م حضره كل من كريم بلقاسم، وبن طوبال، والعقداء امحمدي السعيد، ومحمد لعموري، وعمارة بوقلاز، والرائد عمار بن عودة الذي تم ترقيته إلى رتبة عقيد (حربي، 2001، صفحة15)

4-1- الأسباب المباشرة:

بالنسبة للمجاهد الشاذلي بن جديد فإنه يعتبر أن الحادثة لم ترق أن تكون تنازع على السلطة، أو صراع طرف ضد طرف آخر، وإنما الأمر كان متعلقا بخلافات جذرية حول أساليب وطرق الكفاح المسلح وتسيير الثورة، واختيار القادة، وباختصار شديد مصير الثورة ككل، وأن الفاعلين في هذه القضية (محمد لعموري، محمد الطاهر عواشرية، أحمد نواورة، مصطفى لكحل)، وأغلب ضباط الولاية الأولى والقاعدة الشرقية وصلوا إلى نتيجة بل اقتناع أن الثورة حادت عن مسارها الصحيح (الشادلي، 2011، صفحة118).

قسم كريم بلقاسم لجنة العمليات العسكرية إلى قسمين، الأولى في الشرق (تونس)، والثانية في الغرب (المغرب)، فلجنة الشرق قادها العقيد امحمدي السعيد قائد الولاية الثالثة بمساعدة كلا من محمد لعموري قائد الولاية الأولى، وعمارة بوقلاز قائد القاعدة الشرقية، وعمار بن عودة ممثلا عن الشمال القسنطيني، أما لجنة الغرب فقد أوكلت قيادتها إلى العقيد هواري بومدين قائد الولاية الخامسة، يساعده الصادق دهيليس قائد الولاية الرابعة (الزبيري، 2008، صفحة199).

بالنسبة لقيادة الثورة ممثلة في كريم بلقاسم فقد عجزت لجنة العمليات العسكرية في الشرق في تجاوز العقبات والتصدي للمخططات الفرنسية ،لكن السبب الحقيقي لذلك الفشل يرجع إلى:

- انعدام التنسيق العسكري بين قياداتها.
- شح دعم الولايات للتكيف مع الواقع الجديد للحرب.
- اكتفاء كل قائد بمنطقته.
- عدم الجاهزية على الميدان نظرا لأن جيش الحدود هو خليط من العمال والفلاحين.
- تجزأتها إلى قطاعات تنظم حسب الأقاليم.
- التسيير بناءاً على الولاءات الشخصية(Harbi, 1985, p. 181).

اعتبرت لجنة التنسيق والتنفيذ أن لجنة العمليات العسكرية في الشرق لم تنجح في أداء المهام الموكلة لها، وهي تدمير الخطوط الشائكة المكهربة على طول الحدود الشرقية وتخريب أنابيب النفط، مما أدى إلى خسارة أرواح كثيرة أثناء المعركة، فكان لتلك الهزيمة أن أدت إلى إحداث شرخ عميق بين الجيش في اللجنة العسكرية والعقيد امحمدي السعيد المكلف بالاتصال بين أعضاء الحكومة المؤقتة والجيش، الذين طالبوا عمارة بوقلاز ومحمد لعموري بضرورة الحضور لعقد اجتماع في القاهرة مع القيادة العليا للثورة (سعيداني، 2001، صفحة193).

4-2- اشتداد الأزمة:

لم يمر على تشكيل لجنة العمليات العسكرية سوى بضعة أشهر كانت كافية لإزاحة الستار عن خبايا كثيرة يمكن وصفها بحسابات سياسية حان الوقت لتصفيتها مع أعضاء اللجنة، فلبن طوبال حسابات قديمة مع عمارة العسكري الذي عمل على انفصال القاعدة الشرقية عن الولاية الثانية، ولمحمود الشريف حسابات مع محمد لعموري، وكلها أسباب ومشاكل كان لها تأثير مباشر على بداية أزمة حقيقية انعكست نتائجها سلبا على مسار الثورة (تابليت، 2011، صفحة71)

عقد الاجتماع في القاهرة وليس في تونس وبعيدا عن قادة الجيش تفاديا لأي انزلاق قد يحدث، وفور وصول بوقلاز ولعموري إلى مصر تم سحب جواز سفرهما، وإنزال رتبهما العسكرية، ونفي بوقلاز إلى بغداد ولعموري إلى الكويت (سعيداني، 2001، صفحة193)

وجد محمد لعموري ومن معه أنفسهم في شبه محاكمة عسكرية أمام لجنة التنسيق والتنفيذ قبل أن تتحول إلى حكومة مؤقتة، فقبل حل اللجنة بتاريخ 13 سبتمبر 1958م، عوقب محمد لعموري وبوقلاز بتنزيل الرتب العسكرية و النفي ، كما تم تعليق نشاط امحمدي السعيد لمدة شهر مع إقامة قسرية في القاهرة، في حين عوقب عمار بن عودة بثلاثة أشهر مع إقامة قسرية بلبنان، وهي أحكام اعتبرها البعض قاسية في حق لعموري ومتحيزة للقائد امحمدي السعيد، حيث عبّر محمد لعموري عن رفضه لها مبديا استعداده لتحمل وزر ما فعله إن تسبب في أي خطأ، لكن كل محاولاته كان مصيرها الفشل لأن القرار تم اتخاذه وبأن الوقت ضيق للنظر في طلب الالتماس والعفو.(عبد المالك، 2020، صفحة324)

أبدى محمد لعموري دون غيره سخطا من قرار كريم بلقاسم المنحاز إلى امحمدي السعيد، وبأنه لم يعاقبه بحجة أنه قبائلي مثله، وبأن كرامته قد جُرحت، وهو ما عبّر عنه من خلال ثورته وغضبه و امتعاضه رافضا بذلك العقوبة المسلطة عليه(Farhat, 1981, p. 325)، دون مراعاة لماضيه الثوري الذي ساهم من خلاله في اعادة ترتيب الأوضاع في الأوراس و تنفيذ كل قرارات

لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام آخذا في الحسبان بأن مصلحة الثورة فوق كل الاعتبارات.

بعد تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتاريخ 19سبتمبر1958، حاول عمارة بوقلاز الاتصال برئيسها فرحات عباس وكذلك عبد الحفيظ بوالصوف، من أجل ايجاد حل ما، لكن الأمر تم الفصل فيه وحسمه نهائيا، وفي هذا الصدد يعبر بوقلاز نفسه بأن أمر تصفية الحساب بين محمود الشريف ولعموري ونواورة قد انتهى، وبأن حسابات أخرى لبن طوبال كان يريد تصفيتها معه شخصيا، يضيف بوقلاز وهو ما نتج عنه ما سُمي بمؤامرة أو انقلاب العقداء (تابليت، 2011، صفحة72).

بدأت ا الأزمة في الاشتداد وبدأت معها مسألة التحالفات السلطوية، فقد اعتبر قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية أنهم مستهدفون من كريم بلقاسم الذي يريد السيطرة على جيش الحدود، ليبدأ بذلك جو من التذمر يطال مجاهدي الأوراس والقاعدة الشرقية الذين لم يستسيغوا معاقبة وإبعاد قادتهم مما استدعى إلى ضرورة عقد اجتماع طارئ في القريب العاجل (مقلاتي، 2013، صفحة142) للوصول الى حل ينقذ قادتهم من مصير مجهول قد يقضي على حياتهم ومسارهم النضالي والثوري .

بعد فترة قصيرة من الإقامة في القاهرة اتصل مصطفى لكحل بمحمد لعموري، وكانت قد جمعتهم أيضا لقاءات مع فتحي الذيب رجل المخابرات المصرية الذي قدمه إلى الرئيس جمال عبد الناصر، والذي بدوره تسلّم تقريرا من محمد لعموري مفاده أن الثورة الجزائرية في خطر، ودليل ذلك ما أقدمت عليه القيادة بجلبها ضباطا فارين من الجيش الفرنسي واستبدالهم بالضباط والقياديين القدامى لجيش التحرير، بل وتصفيتهم إن تطلب الأمر ذلك، وقدم نفسه على أنه أحد ضحايا ذلك الانقلاب بدليل نفيه، مما استلزم اتخاذ قرار العودة رفقة مصطفى لكحل، وهو ما حصل فعلا حيث دخل الرجلان الى ليبيا كمرحلة أولى لتنظيم اجتماع تصحيحي في تونس في مرحلة ثانية رفقة بعض ضباط وجنود الولاية الأولى والقاعدة الشرقية (جرمان، 2007، صفحة149).

4-3- الاجتماع، المحاكمة والإعدام:

تبلورت فكرة التخلص من الباءات الثلاث (بن طوبال، كريم بلقاسم، بوالصوف) وحملهم على مراجعة قراراتهم في ذهن محمد لعموري الذي اتصل ببعض القادة في الداخل بعد أن نضجت فكرة الإطاحة بالحكومة المؤقتة في مخيلته عندما التقى مصطفى لكحل في القاهرة، وفي الثاني عشر من شهر نوفمبر سنة 1958م، وفوق الأراضي التونسية وفي مدينة الكاف الحدودية عُقد الاجتماع بحضور كل من نواورة وبلهوشات وصالح السوفي عن الولاية الأولى، ومحمد الطاهر

عواشرية وأحمد دراية، وشويشي العيساني ومحمد الشريف مساعدية عن القاعدة الشرقية، ومحمد لعموري الذي ترأس الاجتماع بوجود عناصر واطارات أخرى من جيش وجبهة التحرير الوطني (حربي، 2001، صفحة 19).

اجتمع القادة في الطابق التاسع من العمارة، وكلف شخص يُدعى "داودي عبد السلام" بالحراسة، وأثناء الاجتماع حدث أن أُبلغ كريم بلقاسم من قبل مجاهد يُدعى عمار قرام عن حيثيات ما سيجري، فاتصل ببن طوبال، وكلاهما أخبرا الحكومة التونسية بأن جمال عبد الناصر أرسل جاسوسا لقتل الحبيب بورقيبة سعيداني، 2001، صفحة 197).

بالفعل كلف الرئيس التونسي قائد الحرس الوطني المدعو المحجوب بن علي بإلقاء القبض على المجموعة، وهو ما تم حيث ألقي عليهم القبض واحدا بواحد ثم سلّموا إلى قيادة الثورة التي زجت بهم في سجن "طبرسق" ليحالوا بعدها على المحكمة العسكرية المتكونة من هواري بومدين كرئيس لها، وبحضور كل من علي منجلي وأحمد بن الشريف والطاهر الزبيري، وبكتابة عبد العزيز زرداني وإطارات أخرى (جرمان، 2007، صفحة 153).

بحسب بعض الشهادات فإن هواري بومدين - الذي ترأس جلسة المحاكمة - لم يقرر تنفيذ حكم الإعدام على محمد لعموري ومن معه، ولكن لخضر بن طوبال أقدم على التنكيل به في السجن، وتحت وطأة التعذيب كتب لعموري في حائط زنزانته "الله، محمد، الوطن" (سعيداني، 2001، صفحة 198).

تم تنفيذ حكم الإعدام ليلة 17 مارس 1959م على كل من محمد لعموري، أحمد نواورة، سعيدي الجموعي، محمد عواشرية، ويُقال بأن لعموري بكى أثناء المحاكمة، أما أحمد نواورة فضرب بيده على الطاولة من شدة الغضب وصاح قائلا "لسنا خونة"، ومن ذلك يُستنتج أنه وجهت لهم تهمة الخيانة (جرمان، 2007، صفحة153-154).

5-ردود الفعل داخليا وخارجيا:

5-1- ما بعد الإعدام:

أتاحت وشاية محمود الشريف لكريم بلقاسم بالرد في الوقت المناسب بمساعدة الحكومة التونسية، فكان الإعدام هو مصير أربعة ضباط من خيرة العناصر الفاعلة في جيش التحرير الوطني، لكن هل يُمكن اعتبار أن الإعدام هو الجزاء الأوفى لمحمد لعموري ومن معه؟

تأزمت الوضعية في الداخل بسبب كثرة المناوشات وتصعيد الجيش الفرنسي ومحاصرته الخانقة للمجاهدين وبعض الاضطرابات فوق الأراضي التونسية والتي اعتبرها الحبيب بورقيبة سلوكا وتصرفا سيئا لبعض جنود جيش التحرير في تونس ومرده إلى انعدام وعدم التحلي

بالمسؤولية، فحدث أن اشتكى الرئيس التونسي من تلك التصرفات إلى رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس في إحدى زياراته والتي عبّر عنها هذا الأخير بأن غضب الحبيب بورقيبة ممزوجا بروح الكرم والأخوة وفي جو من الحوار والتفهم المتبادل تم تجاوز الأمر (فرحات، 2010، صفحة342).

5-2- العلاقة مع تونس:

يبدو أن المستفيد الوحيد من الحادثة التي وقعت في الكاف هو الرئيس التونسي، حيث ضرب عدة عصافير بحجر واحد، أولها كسب ثقة الحكومة المؤقتة التي نقلت مقرها من القاهرة إلى تونس احتجاجا على الدعم المصري لمحمد لعموري، وثانيها ظهور نوع من السيطرة السياسية التونسية المعنوية على بعض قادة جيش التحرير من أمثال كريم بلقاسم والذي أصبح لا يخالف الحبيب بورقيبة في آرائه، وثالثها القضاء على كل المظاهر العسكرية لوحدات جيش التحرير المرابطة على الحدود التونسية، والخارجة عن سيطرة الطرفين، ليصل الأمر إلى حد تسبب الحرس التونسي في حدوث تجاوزات طالت مكاتب جيش وجبهة التحرير الوطني، ومثال على ذلك اخضاعها للمكاتب والمصالح الإدارية الجزائرية المختلفة في مدينة تاجروين إلى عمليات تفتيش عام تنفيذا لتعليمات الحكومة التونسية (زرمال، 2007، صفحة407-408).

5-3- استغلال الوضع:

من تداعيات قضية محمد لعموري أن وقعت الحكومة المؤقتة في أزمة رسمية خاصة منذ تاريخ 01 جويلية 1959م أين استغلت حكومتي تونس والمغرب الوضع من أجل لعب دور الوساطة بين الجانب الجزائري والسلطات الاستعمارية الفرنسية على حساب الثورة الجزائرية، ودليل ذلك ما صرّح به لخضر بن طوبال في اجتماع 03 أكتوبر 1959م بقوله: "يجب أن نكون حذرين، لأننا بصدد مواجهة توجه غربي، وبورقيبة يُعد فيه مجرد حلقة، بهدف أن يكون الحل غربيا... لذلك علينا أن نتقرب من المغرب الأقصى لما يعيشه من ظروف داخلية مساعدة لنا، وتشجيعه للذهاب إلى باريس" (بوضربة، 2012، صفحة142).

أدت التدخلات التونسية في الشأن الجزائري إلى العديد من النقاط نوجزها فيما يلي:

- نزع أسلحة الكثير من المجاهدين.
- توقيف الرائد عبد الرحمان ميرة مدة 03 أيام في الكاف رفقة علي منجلي قائد منطقة الحدود.
- الاستيلاء وسرقة الكثير من ممتلكات جيش التحرير كالسيارات والذخيرة والأسلحة وأجهزة الاتصال وغيرها (زروال، 2007، صفحة410).

من أجل وضع حد لتلك التجاوزات فكّر أعضاء الحكومة المؤقتة في حل يتمثل في استرجاع الأسلحة بالقوة في عمليات منظمة لجيش التحرير، وهو ما ذهب إليه كل من فرحات عباس وكريم بلقاسم، كما تم طرح فكرة الاستغناء عن تونس في ميدان الدعم والإسناد والتوجه بقوة نحو المعسكر الاشتراكي (الصين الشعبية والإتحاد السوفياتي) لقلب الموازين لصالح الثورة (بوضربة، 2012، صفحة143).

4-5- هيئة الأركان العامة:

أدى التوتر الذي حصل إلى شبه شلل تام داخل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية نتيجة ردود الفعل الداخلية والخارجية بعد إعدام لعموري والثلاثة الآخرين، وسجن حوالي أربعين من المشاركين في العملية، فكانت قضية عميرة علاوة وتمرد بعض الوحدات على الحدود القطرة التي أفاضت الكأس وسمحت لفرنسا التنفس من جديد، ومن أجل تجاوز تلك المرحلة تم استدعاء القادة العسكريين إلى تونس صيف وخريف 1959م (10 عقداء) من أجل ضبط النفس وإعادة مسار الثورة من جديد، وبعد حوالي مائة يوم من الاجتماعات والنقاشات انتهى العشرة إلى ضرورة تعيين مجلس وطني جديد استبعدت منه بعض الوجوه السياسية والعسكرية وكان أبرزهم محمود الشريف والأمين دباغين (حربي، 1997، صفحة 206).

بعد انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية بمدينة طرابلس الشرق بتاريخ 16 ديسمبر 1959م و18 جانفي 1960م، دعا المؤتمرون إلى تجاوز الخلافات الداخلية وتغليب صوت العقل والمصالح السياسية والعسكرية للثورة على حساب الخلاف والاختلاف، كما تم الاتفاق على توحيد الجيش تحت جبهة موحدة سميت بهيئة الأركان العامة استلمت مهامها يوم 23 جانفي 1960م تحت قيادة العقيد هواري بومدين (عبد المالك، 2019/2018، صفحة 350).

6-خاتمة:

عبرت تونس أكثر من مرة على تضامنها مع الشعب الجزائري منذ اندلاع الثورة التحريرية، وحتى قبلها بحكم القاسم المشترك بين الشعبين المتمثل في الدين واللغة، فكانت أراضيها مأوى للمهاجرين والمهجرين، وقاعدة دعم وإسناد ومقرا للجنة التنسيق والتنفيذ والحكومة المؤقتة على الرغم من بعض الأزمات العابرة نتيجة الإغراءات الفرنسية خاصة بعد مجيء شارل ديغول للحكم.

دعمت تونس الجزائر على أكثر من صعيد اعترافا بوقوف الجزائريين إلى جانب إخوانهم التونسيين في مسيرة التحرير، ودليل ذلك وقوف الرئيس التونسي إلى جانب الحكومة المؤقتة لوقف نزيف الثورة بإلقائها القبض على محمد لعموري والمجتمعين معه في مدينة الكاف التونسية ثم

سجنهم في مدينة تونسية "طبرسق"، ومحاكمتهم في محكمة عسكرية فوق الأراضي التونسية لكسب ود الطرف الجزائري لتحقيق هدفين:

الأول: خفض التوتر والقضاء على المظاهر العسكرية فوق الأراضي التونسية.

الثاني: تنفيذ أجندات خفية غير معلومة بالنسبة للبعض لكن ظاهرها هو جر الطرف الجزائري لمفاوضات مشروطة مع فرنسا.

قائمة المصادر والمراجع:

1. محمد حربي. (1997). الثورة الجزائرية سنوات المخاض. (ترجمة نجيب عياد، المحرر) الجزائر: موفم للنشر.
2. الطاهر سعيداني. (2001). (مذكرات)، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض (المجلد 1). الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.
3. محمد حربي. (2001). مؤامرة لعموري. نقد (مجلة للدراسات والنقد الاجتماعي)
4. محمد زروال. (2007). إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى نموذجا. الجزائر: منشورات وزارة المجاهدين.
5. عمار جرمان. (2007). مذكرات عن ثورة التحرير الوطني، وما بعد الاستقلال. الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع.
6. الطاهر الزبيري. (2008). مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962م). الجزائر: منشورات الشركة الوطنية للنشر والإشهار.
7. معمر العايب. (2010). مؤتمر طنجة المغاربي، دراسة تحليلية. الجزائر: دار الحكمة للنشر والتوزيع.
8. عباس فرحات. (2010). تشريح حرب. (ترجمة أحمد منور، المحرر) الجزائر: المسك للطباعة والنشر.
9. عيسى كشيدة. (2010). مهندسو الثورة. الجزائر: منشورات الشهاب.
10. بن جديد الشادلي. (2011). مذكرات (1929-1979) (الإصدار 1). الجزائر: دار القصبة للنشر.

11.عمر تابليت. (2011). القاعدة الشرقية، نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الاستنزاف (المجلد 1). الجزائر: دار الألمعية للنشر والتوزيع.

12.عمر بوضربة. (2012). النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، سبتمبر 1958- جانفي 1960. الجزائر: دار الحكمة للنشر.

13.عبد الله مقلاتي. (2013). العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة الجزائرية (المجلد 1). الجزائر: دار بوسعادة للنشر.

14.عبد الله مقلاتي. (2013). محمود الشريف قائد الولاية الأولى ووزير التسليح إبان الثورة التحريرية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.

15.محمد عجرود. (2014). أسرار حرب الحدود (1957-1958م) (الإصدار 14-15). الجزائر: منشورات الشهاب.

16.خيرالدين شترة. (2016). اللاجئون الجزائريون في تونس ودورهم في النضال الوطني الجزائري (1956-1962م)، النضال الكشفي أنموذجا. المصادر.

17.عبد المالك الصادق. (2019/2018). *المحاكمات العسكرية لبعض قيادات الثورة الجزائرية (1954-1962م)، محمد لعموري - محمد عواشرية أنموذجا*. تاريخ معاصر. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

18. رضا ميموني. (2020/2019). وحدة الكفاح المغاربي في إيديولوجية حركات التحرر الوطنية

19.(1947-1962). تاريخ حديث ومعاصر. الجزائر: جامعة باتنة 01.

20.عبد المالك الصادق. (2020). *مؤامرة العقداء أثناء الثورة الجزائرية (1958-1959م)*. مدارات تاريخية ،

21. LP/DP-19.9.1956 10ème Region Millitaire .(1956/09/22) .*A.N.O.M N 121/5241°Indices d'opposition entre A.L.N et F.L.N*.Etat-Majour-2ème Bureau.
22. Géneral Commandant La Zone Nord Constantinois .(1958/09/22) . *A.N.O.M Situation en Tunisie N.13.129°R.G.C*.Note de Renseignement.
23. Abbas Farhat .(1981) .*Autopsie d'une guerre*.Paris :édition garnier fiéres.

24. Mohamed Harbi .(1985) .*Le F.L.N Mirage et Réalité ،les originnes du jouvoir (1954-1962.(*France :éditions Paris.
25. Belhocine Mabrouk .(2000) .*Le Courier Alger - Le Carie (1954-1956)* . Alger :édition casbah.
26. Mohamed Harbi .(2010) .*Les archives de la révolution Algérienne, postface de Charles Robert*.Alger :éditions dahlab.